

## الطريق لهيمنة المملكة على الاقتصاد الرقمي العالمي

يُعد اقتصاد المملكة العربية السعودية أحد أبرز الاقتصادات وأكثرها تأثيراً على مجريات الأحداث العالمية باعتبار المملكة عضواً في مجموعة العشرين. وتمتلك المملكة العربية السعودية زهاء الخمس من الاحتياطات المؤكدة من نفط الكوكب الأزرق لتأتي في الترتيب الثاني عالمياً، وفي المرتبة الثالثة بعد الولايات المتحدة وروسيا من حيث الموارد الطبيعية، وفي المرتبة السابعة من بين مجموعة دول العشرين، كما تحتل المركز السادس والعشرين في معيار التنافسية العالمي بحسب تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية للعام ألفين وتسعة عشر الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية، والذي يقيس تنافسية مائة وأربعين دولة على مستوى العالم، بالاعتماد على قدرة الدولة في الاستفادة من مواردها الطبيعية وثرواتها الاستراتيجية.

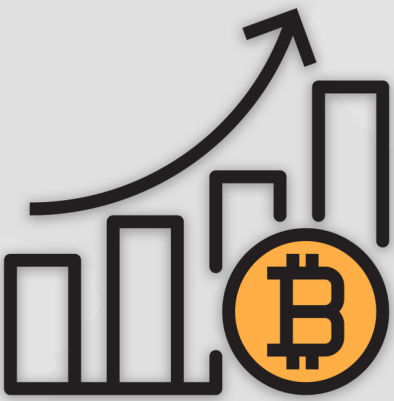
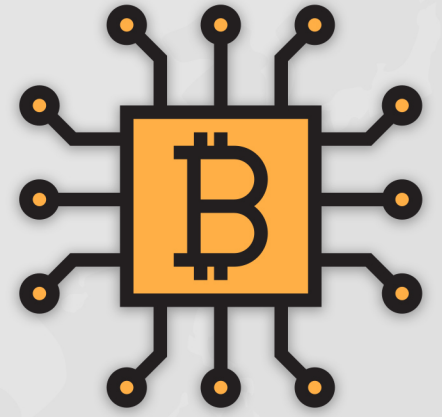


وباعتبارها أكبر دولة مصدرة للنفط عالمياً ويقوم الجزء الأكبر من اقتصادها عليه، ولأن الذهب الأسود هو السلعة الاستراتيجية الأكثر أهمية وتأثيراً في العالم بلا منازع، فإنه قد أصبح من الأهمية بمكان أن تقوم المملكة، انطلاقاً من دورها الريادي العالمي وكمركز الثقل الاقتصادي والجيوستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، أن تقوم بتبني بدائل عصرية مرنة لتداول النفط بالدولار الأمريكي تفادياً لاختلال الأسعار الناجم عن التقلبات العنيفة في مستويات العرض والطلب، وهو الأمر الذي بات لا مفر منه في ظل المستجدات العالمية في مطلع العقد الجديد.



وعلى صعيد تقنيات المعلومات، فإنه من أهم ما يميز ثورة الاقتصاد الرقمي في العقد المنصرم هو نشأة وانتشار تقنية العملات المعماة أو المشفرة كشكل جديد من المال يتم تداوله في الأوساط التجارية وبين الحكومات وأيضاً بين العامة من الناس، حيث أنها مشابهة للعملات الأخرى الورقية مثل الدولار واليورو والجنيه البريطاني وغيرها من حيث القيمة في عملية الشراء، ومن حيث الإصدار والتوثيق، وأيضاً التداول والاستخدام الرقمي على شبكة الانترنت.

ولكن تأتي العملة المشفرة لتتفوق على العملات التقليدية بشكل واضح في أمان المدفوعات، حيث توفر سرية المعاملات وأيضاً حفظها من الإلغاء أو التبديل. العملة المشفرة أيضاً لا تتطلب رسوم عالية للتحويلات، وتتم المعاملات فيها بسرعة ودقة، مما يجعلها أكثر موثوقية من العملات التقليدية.



وعلى رأس المميزات التي تقدمها تقنية العملة المشفرة تأتي خاصية سلسلة الكتل، والذي يعد بمثابة سجل موثق لجميع المعاملات التي تمت على تلك العملة منذ نشأتها وحتى اللحظة الحالية. سجل رقمي مشفر لا مركزي، لا يمكن التلاعب به، ويضمن قيمة العملة في كل زمان ومكان.

ولأن تقنية العملة المشفرة تعتمد في إنشاء العملة على آلية التعدين الرقمي، والذي يتم باستخدام قوة الحواسيب فائقة السرعة لإجراء خوارزميات رياضية معقدة تقوم على أساسها العملة المشفرة، فإنه يمكن القول بأنه سيكون من المستحيل على الدول الكبرى ذات السطوة العسكرية أو الهيئات السياسية والمؤسسات المصرفية العابرة للقارات أن تتلاعب بقيمة السلع الاستراتيجية - ونقصد هنا خام النفط - إذا كان مدعوماً بعملة مشفرة تصدرها وترعاها المملكة العربية السعودية، وتقبلها وتتداولها كافة الدول المستهلكة للنفط في العالم، وتكون بمثابة نقطة تحول تاريخية في آليات البيع والشراء الرقمي على مستوى الحكومات والأفراد في كل بقاع الدنيا، بقيادة وريادة المملكة العربية السعودية - حفظها الله.



ومن هذا المنطلق فإن الكاتب يطرح مبادرة واحدة لعملة رقمية مشفرة تتولى المملكة صكها وتوثيقها، وتطبيقات ثمرتها بحلول العام 2030، فيبيع العالم ويشترى نفطه بهذه العملة المشفرة الجديدة، وتتربع المملكة على قمة دول العالم اقتصادياً وسياسياً ويكون لها الهيمنة والثبات كالجبل الراسخ في بحر الأمواج المتلاطمة التي تعصف باقتصادات العالم ومقدرات شعوبه ومستوى رفاهيته وأمن مستقبله.